



**تجربة الوحدة الوزارية  
بوزارة التنمية المحلية  
خلال مرحلة الحصر  
للأدوات التشريعية الخاصة بها  
فى الفترة من 1/1 الى 2008/12/31**

**مؤتمر OECD  
القاهرة 11-12 مارس 2009**

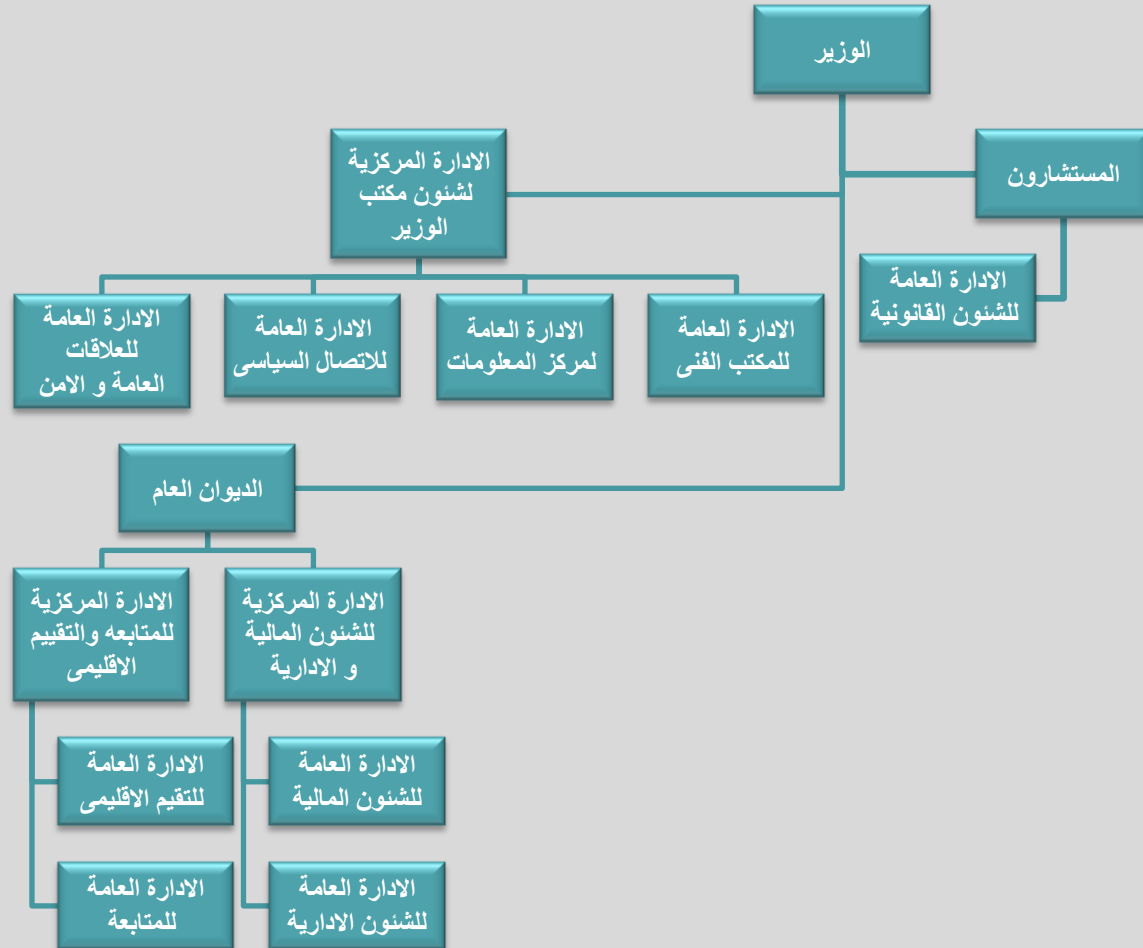
# محتويات العرض

- التعريف بمبادرة “ ارادة “ لدى الجهات التابعة للوزارة.
- مصادر البحث.
- قوائم الحصر حتى ديسمبر 2008.
- اهم الملاحظات.
- قواعد بيانات مرحلة الحصر وحتى 31 ديسمبر 2008.
- اهم ملاحظات مرحلة الحصر..
- مخرجات مرحلة الحصر.
- المشروع الاسترشادي بالمحافظات.

# وزارة التنمية المحلية



# الديوان العام



# انشاء الوحدة الوزارية

- صدر قرار السيد وزير التنمية المحلية بانشاء الوحدة الوزارية لمبادرة اراده بوزارة التنمية المحلية تكون مهمتها جمع وحصر كافة الأدوات التشريعية المتعلقة بالتنمية المحلية والمؤثرة فى مناخ الأعمال والاستثمار.
- تم موافاة الجهات الداخلية التابعة للوزارة بالقرار الوزارى المنشئ للوحدة الوزارية وذلك بغرض:-
  - تحديد منسق فى كل جهة تابعة يكون مسئولاً عن التنسيق مع الوحدة الوزارية فى كافة أعمالها بما يضمن تزويدها بما تطلبه من أدوات تشريعية مختلفة.
  - الاتفاق على كيفية ايجاد القنوات المفتوحة بين الوحدة الوزارية وكافة الإدارات القانونية بالأجهزة التابعة.

# التعريف بالمشروع

• تم عقد عدة اجتماعات لعرض مبادرة ارادة مع ممثلين عن الوزارة والأجهزة التابعة لها

• ديوان عام الوزارة:

- الأمانة العامة للإدارة المحلية .
- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
- جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي.

• تم الاتفاق معهم على آليات العمل الخاصة بالمرحلة الاولى من المشروع الخاصة بالحصص والجمع والمراجعة الاولى.

# مخاطبة الجهات الداخلية

قامت الوحدة الوزارية بمخاطبة الجهات الداخلية التابعة للوزارة لموافاتها بكافة الأدوات التشريعية ذات العلاقة بالتنمية المحلية لادخالها في مرحلة الحصر والجمع وذلك بالاضافة الى الاجتماعات واللقاءات التي تمت بهذا الشأن وذلك لضمان:-

. التنسيق مع الوحدة الوزارية بما يضمن تزويدها بما تطلبه من أدوات تشريعية مختلفه بالاضافة الى السعى المستمر لتذليل العقبات وحل المشكلات الرئيسية الداخلية التي تواجه خطط تنفيذ عمل الوحدة الوزارية .

.امكانية الإستعانة بأصحاب الخبرة في ذلك المجال داخلياً وخارجياً .

# مخاطبة الجهات الخارجية

- تم ارسال خطابات الى بعض الوزارات ذات العلاقة بالتنمية المحلية.
- تم ارسال كتاب دورى الى كافة المحافظات لموافاة الوحدة بقرارات المحافظين  
بالاضافة الى الادوات التشريعية المتوفرة لدى:-

## المديريات التابعة لعدد 13 وزارة

* المالية	* التعليم
* الصحة والسكان	* الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
* الزراعة	* القوى العاملة والهجرة
* الشباب والرياضة	* السياحة
* النقل	* التضامن الإجتماعى
* الموارد المائية والرى	* الطب البيطرى
* الأوقاف	

- تم القيام بعدة زيارات الى الهيئة العامة للمطابع الأميرية ومركز المعلومات ودعم  
إتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء .

# نطاق مرحلة الحصر

- مايدخل في الحصر (كل ماله تأثير تشريعي يؤثر في مناخ الأعمال والأستثمار)
  - اتفاقية أو معاهدة.
  - قانون ولائحته التنفيذية.
  - قرار جمهوري.
  - قرار رئيس مجلس الوزراء.
  - قرار مجلس الوزراء.
  - قرار مجلس المحافظين.
  - حكم المحكمة الدستورية العليا.
  - قرار وزاري.
  - قرار اداري ذو طبيعه تنظيميه تشريعية.

# مالا يدخل في الحصر

( كل ماليس له تأثير تشريعي في بيئة الأعمال والأستثمار )

---

- تشريعات تنظيم الادارة الداخلية للوزارات والهيئات التابعه لها.
- تشريعات تتعلق بحالات فردية أو خاصة.
- قرارات موقوفه أو ملغية أو مسحوبة.
- اجراءات ارشادية ليست ذات طبيعة تشريعية.

# مصادر البحث

---

1. أرشيف الوزارة .
2. أرشيف الجهات التابعة لها .
3. مكتبة الوزارة .
4. الهيئة العامة للمطابع الأميرية .
5. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء .
6. قاعدة بيانات التشريعات ( لادس) .
7. بعض المكتبات العامة والخاصة .

# ماتم حصره حتى ديسمبر 2008

خلال الفترة من 1960 - حتى 2008

- فى بداية مرحلة الحصر تم الاطلاع على الادوات التشريعية التالية:-.
- قائمة بعدد 257 قانون ولوائحها التنفيذية
- عدد (9257) قرار جمهوري.
- عدد ( 148 ) حكم من احكام المحكمة الدستورية العليا.
- عدد (12728) قرار من قرارات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء.
- عدد (23185) قرارات وزارية مختلفة من أهمها :
  - قرارات وزير الحكم المحلى.
  - قرارات وزير الإدارة المحلية.
  - قرارات وزير التنمية الريفية.
  - قرارات وزير التخطيط والتنمية المحلية.
  - قرارات وزير التنمية المحلية .
  - قرارات وزارية أخرى (وزارات سابقة – وزارات حالية).

(نسبة الأدوات التشريعية التى تنطبق عليها شروط مرحلة الحصر تتراوح بين 2 - 5 % )

# قاعدة البيانات

- بعد انتهاء عملية الحصر الورقي بدأت عملية ادخال البيانات علي الحاسب الآلي ابتداء من 1/8/2008 وذلك طبقا لبرنامج التشغيل المصمم لهذا الغرض.
- بلغ ماتم ادخاله حتى 31/12/2008 عدد 3185 أداة تشريعية موزعة على النحو التالي:-
  - عدد 60 قانون.
  - عدد 9 قرار رئيس الجمهورية.
  - عدد 6 حكم محكمة دستورية عليا.
  - عدد 233 قرار رئيس وزراء.
  - عدد 2 قرار نائب رئيس وزراء.
  - عدد 1691 قرار وزاري.
  - عدد 1151 قرار محافظ.
  - عدد 25 استدراك.
  - عدد 8 أمر عسكري.

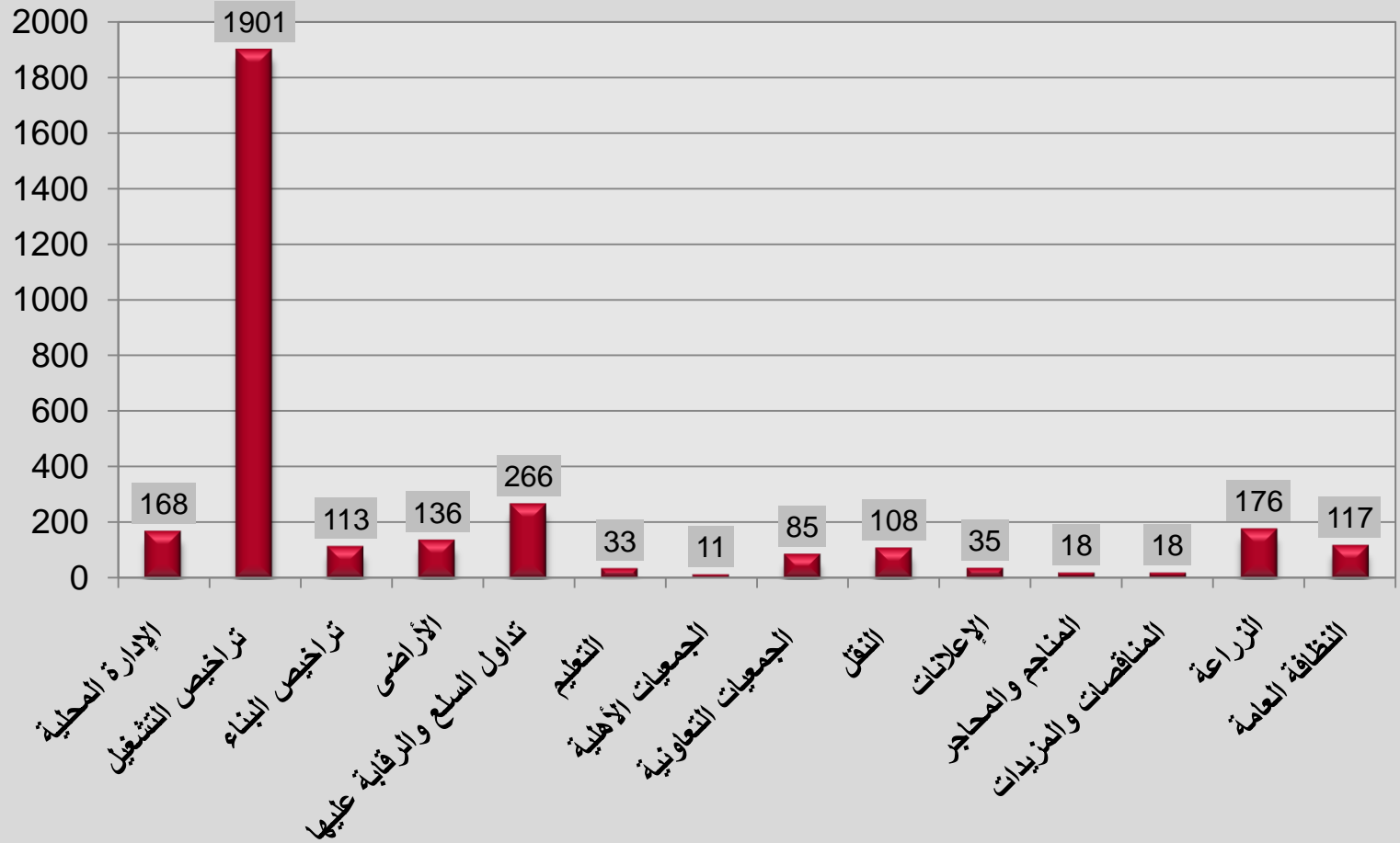
# موضوعات الحصر

- الإدارة المحلية .
- تراخيص التشغيل .
- تراخيص البناء.
- تخصيص الاراضى.
- تداول السلع والاغذية والرقابة عليها .
- التعليم .
- الجمعيات الأهلية .
- النقل.
- الإعلانات.
- المناجم والمحاجر.
- المناقصات والمزايدات .
- الزراعة.
- النظافة العامة.
- الجمعيات التعاونية .

# التوزيع النسبي لموضوعات الحصر

م	الموضوع	عدد الأدوات التشريعية	النسبة المئوية من إجمالي عدد التشريعات
1	الإدارة المحلية	168	5.27
2	تراخيص التشغيل	1901	59.69
3	تراخيص البناء	113	3.55
4	الأراضي	136	4.27
5	تداول السلع والرقابة عليها	266	8.35
6	التعليم	33	1.04
7	الجمعيات الأهلية	11	0.35
8	الجمعيات التعاونية	85	2.67
9	النقل	108	3.39
10	الإعلانات	35	1.10
11	المناجم والمحاجر	18	0.57
12	المناقصات والمزايدات	18	0.57
13	الزراعة	176	5.53
14	النظافة العامة	117	3.67
	الإجمالي	3185	100.00

# موضوعات المراجعة



# توزيع الأدوات التشريعية

تتوزع الأدوات التشريعية التي تم ادخالها على القطاعات التالية:-

أدوات تشريعية.	241	قطاع الزراعة	•
أداة تشريعية.	183	قطاع الصناعة	•
أداة تشريعية.	20	قطاع التعدين	•
أداة تشريعية.	1127	قطاع التجارة	•
أداة تشريعية.	206	قطاع الاراضى	•
أداة تشريعية.	999	قطاع الخدمات الاجتماعية	•
أدوات تشريعية.	172	قطاع المرافق والمنافع العامة	•
أدوات تشريعية.	127	قطاع الاسكان	•
أدوات تشريعية.	110	قطاع السياحة والفنادق	•
أداة تشريعية	3185	الاجمالى	

# مدى تأثير هذه الأدوات

يتوزع تأثير تلك الأدوات على مجال الأعمال على النحو التالي:-

- تأثير مباشر 2748 أداة.
- تأثير غير مباشر 390 أداة.
- أنشطة غير تجارية 47 أدوات.

## الملاحظات

1. كثرة القوانين المرتبطة بالتنمية المحلية فى كثير من المجالات وخاصة المتعلقة بالوزارات المركزية ( قانون التعليم – قانون الزراعة – قانون الرى والصرف – قوانين الإسكان – قانون شئون البيئة ... الخ).
2. الحجم الهائل من قرارات مجلس المحافظين وقرارات السادة المحافظين.
3. التداخل والإزدواج بين الأدوات التشريعية الخاصة بالتنمية المحلية وباقى القطاعات الأخرى.
4. ضرورة التنسيق المستمر بين الوحدة الوزارية بوزارة التنمية المحلية وبعض الوحدات الوزارية الأخرى التى لها علاقه مباشرة وغير مباشرة بالتنمية المحلية.

5. تم ذلك التنسيق بواسطة:-

- أ - التنسيق المباشر عن طريق الإتصال بالوحدات الوزارية الأخرى.
- ب- التنسيق مع إدارة المشروع ( الوحدة المركزية ) .

6. من المتوقع ان تاخذ مرحلة المراجعة جهداً أكبر في ذلك الصدد سواء تم ذلك في صورة مراجعة أولية من خلال الوحدة الوزارية أو مراجعة نهائية من خلال الوحدة المركزية.

# الحلول الخاصة بمشكلة قرارات المحافظين

- 1- تم اختيار عدد ثلاث محافظات تمثل محافظات الجمهورية طبقا لمعايير محددة وإجراء عملية الحصر والمراجعة الأولية لقرارات محافظى هذه المحافظات.
- 2- تم البدء فى تنفيذ مشروع استرشادى لحصر ومراجعة قرارات المحافظين فى محافظات ( الفيوم - الاسماعيلية- البحر الأحمر ).
- 3- يستغرق ذلك المشروع ستة أشهر يتم بعدها تقييم التجربة لاستخلاص الدروس المستفادة ودراسة امكانية التنفيذ فى باقى المحافظات تباعا.

# بوزارة التنمية المحلية مخرجات الوحدة الوزارية

- سجل الأدوات التشريعية ( كافة القوانين والقرارات الخاصة بالتنمية المحلية) .
  - نسخ كاملة من هذه الأدوات التشريعية فى شكل (PDF).
  - نسخ كاملة من هذه الأدوات التشريعية ممسوحة مسحاً ضوئياً.
  - قواعد بيانات كاملة عن هذه الأدوات التشريعية من خلال برنامج التشغيل الخاص بمبادرة “ إرادة
- “.



شكرا جزيلا